بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس: 80 **الأستاذ: سماحة العلامة الشيخ معين دقيق**

الدرس: تفسير القرآن الكريم **المبحث: سورة الإنسان**

التاريخ:23\04\2024 م **كتبه: عبدالله ضيف الستري**

مازال البحث التفريقي بين الإنزال والتنزيل، وذكرت في خاتمة البحث السابق أننا نحتاج إلى مجموعة من المقاربات حتى نحسم الأمر.

المقاربة الأولى: المقاربة اللغوية

تارة من ناحية الجذر اللغوي للمفردتين، وأخرى من ناحية الهيئة الصرفية.

إذا رجعنا إلى كتب أئمة اللغة نجد أن البعض منهم لم يقارب التفريق بين المفردتين مقاربة لغوية محضة، وإنما تأثر بما ذكره علماء التفسير. والبعض يظهر منه أن كلاً من نزّل وأنزل يشتركان في الحروف الثلاثية -النون والزاء واللام- وهي تدل على هبوط في الشيء.

لكن باعتبار أن الكلمة الثلاثية كلمة لازمة، واضع اللغة أعطانا طريقتين لجعلها متعدية، إما بالتضعيف فنقول نزّل فتصبح متعدية، وإما بهمزة النقل فنقول أنزل فتصبح متعدية.

إذاً ظاهر البعض أنه لا يوجد فرق بين الكلمتين، فهي عبارة عن أسلوبين فيكون من باب التنوع في الأسلوب والتنوع في طريقة التعدية، فكلاهما تدلان على هبوط شيء من مكان إلى آخر، لكن هذه الكلمة في حد ذاتها لازمة فإذا أردنا أن نعديها إما أن نعديها بالتضعيف أو بهمزة النقل، فترة تقول نزل زيد وتارة تقول أنزل عمرو زيداً أو نزّل عمرو زيداً.

في معجم مقاييس اللغة لابن فارس يقول: "النون والزاء واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه" فهذا صرّح به كثير من أئمة اللغة. وفي كتاب شمس العلوم كلام العرب من الكلوم يقول: "إنزال الشيء مرتباً شيئاً بعد شيء" هذا بالنسبة للتنزيل، وبالنسبة يقول: "أنزله فنزل".

مثل هذا التعبير يظهر منه أن الإنزال فيه معنى المطاوعة، أنزله فنزل، دحرجه فتدحرج. أما التنزيل فيظهر منه أنه فيه شيء من التدرج.

بعض أئمة اللغة اختاروا ما ذهب إليه المفسرون من المباحث السابقة التي ذكرناها.

الحاصل: بحسب متن اللغة أصل مادة تدل على هبوط شيء ووقوعه وانحطاط شيء من علو إلى انخفاض، وأن المجرّد عن التشديد وهمزة النقل يكون من الأفعال اللازمة، والمقترن بأحدهما – التضعيف أو همزة النقل– يكون من الأفعال المتعدية.

هذا المقدار هو المتفق عليه بين أئمة اللغة، الزائد على ذلك فيه اختلاف، فلا يمكن حينئذ حسم المسألة لصالح رأي من الآراء.

لذا الفيومي في مصباح المنير يقول: "نزل من علو إلى سفل، ينزل نزولاً، ويتعدى بالحرف والهمزة والتضعيف" أي ثلاث وسائل للتعدية. فتقول: "نزلت به" فهي تعدت بحرف الجر. وتقول: أنزلته ونزّلته". فظاهر الفيومي أنه لا يوجد فرق بين أساليب متعددة من وسائل تعدية الفعل اللازم.

فالزائد على ذلك مشكوك فيه، ولا يمكن الاعتماد عليه. هذا من ناحية متن اللغة.

وأما هذه المقاربة من الناحية الهيئة الصرفية، فيوجد عندنا أفعل وعندنا فعّل.

أئمة التصريف ذكروا لهاتين الصيغتين معان متعددة، بعضها مشتركة، ومن المعاني المشتركة بين صيغة فعّل وصيغة أفعل نصوا على أنه هو التعدية، كما ذكر أئمة اللغة. وهذا من الأمور المسلمة.

أما المعاني الأخرى، فذكروا أن هاتين الصيغتين تدلان على الجعل والصيرورة.

وفي الواقع أكثر المعاني التصريفية هي معاني للصيغة لا للهيئة.

الفرق بين الصيغة والهيئة: أن الصيغة هي مجموع المادة والهيئة، كثيراً ما يذكر في التصريف معنى من المعاني تكون المادة دخيلة في تكوينه، لا مجرد الهيئة تدل عليه. أي بعض تلك المعاني لا يستفاد من الهيئة العارضة على نوع الفاء والعين واللام، بل يستفاد هذا المعنى من الهيئة العارضة على شخص الفاء والعين واللام، فيما إذا كانت حروف أخرى.

فكثير من المعاني التي ذكرها علماء التصريف إما ناشئة من عروض الهيئة على هذه المادة المخصوصة، فلا يمكن التعدي إلى هيئة أخرى في مادة أخرى، وإما ناشئة من القرينة. فحينئذ لا ينفعنا ما ذكر في علم التفسير.

من جملة -مثلاً- ما ذكروه في علم التفسير: أن فعل تأتي للدلالة على التكثير والمبالغة، نحو طوّف المعتمر، أي طاف حول الكعبة وأكثر من الطواف. سيبويه تأثر بهذا النقل التصريفي فجعل نزّل تدل على الكثرة، ودلالة نزّل على التكثير يتناسب مع ما تقدم عن الزمخشري سابقاً، وعن مشهور المفسرين من حملة التنزيل على دفعات، أن أنزل على دفعة واحدة والتنزيل على دفعات؛ لأنه إذا كانت صيغة فعّل تدل على الكثرة يتناسب ذلك مع الهبوط على وجه دفعات متعددة.

إذاً هذا المعنى التصريفي لنزّل يتناسب مع رأي المشهور في التفريق بين نزّل وبين أنزل.

هذا تمام الكلام في المقاربة اللغوية من ناحية متن اللغة ومن ناحية التصريف، فمن ناحية متن اللغة لا يوجد شيء يمكن أن يطمئن به الباحث ويعتمد عليه؛ لأن القدر المتيقن لا ينفع، والأمور الأخرى مختلف فيها، بل هم متأثرون بما ذكره علماء التفسير.

ومن ناحية التصريف والهيئة التصريفية، فإذا بنينا على أن فعّل من معانيها التكثير فيتناسب مع ما ذكره الزمخشري ومشهور أئمة التفسير.

المقاربة الثانية: المقاربة الاستعمالية في النظائر

نزّل وأنزل لهما نظائر في الاستعمال، مثلاً من جملة النظائر في الاستعمال: أعلم وعلّم، أنبأ ونبّأ، فهي نظائر في انطباق الهيئة. فلا بد أن نرى استعمالات هذه النظائر، هل يمكن أن تنفعنا لبيان الفرق بين أنزل ونزّل أم لا؟

بالنسبة لأعلم وعلّم العرف يفهم أن الأول يأت لزمن أقصر من الثاني، فهناك فرق في الفهم العرفي بين قولك: أعلمت زيداً، أي أوصلت إليه معلومة، وبين قولك: علّمت زيداً.

فعلمته حتى يصدق في العرف يحتاج إلى وقت وإلى جهد وإلى جدّ، فيقال علّمت زيداً، أما أعلمته بالأمر فلا تحتاج إلى مثل هذا الوقت.

وعلى هذا الأساس يفرّق العرف بين أخرج وخرّج أي: بين الإخراج والتخريج.

الحاصل: أن صيغة فعّل في العرف تحتاج إلى مهلة وتلبث دون صيغة أفعل، وذلك بحسب هذه النظائر التي ذكرناها.

ويمكن أن نعتبر ذلك من خلال التأمل في بعض الآيات، مثلاً: جاء في سورة التحريم قال تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلى بَعْضِ أَزْواجِه حَديثاً فَلَمَّا نَبَّأَتْ به وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْه عَرَّفَ بَعْضَه وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَها بِه قالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هذا قالَ نَبَّأَنِيَ الْعَليمُ الْخَبير﴾[1] فأتى بـ نبّأت وعرّف، وأنبأك ونبأني.

لا شك أنه في بداية الأمر تلك المرأة التي أسرّ لها النبي ﷺ سراً، ففي العادة يجول الأمر في داخلها فيأخذ مهلة إلى أن يخرج إلى الخارج. وبينما بالنسبة للباري تبارك وتعالى مباشرة يعطيه المعلومة، لذا جاء تفريق بين أنبأ وبين نبّأ. فحتى في الاستعمال القرآني نرى أنه في آية واحدة فرّق بينما أخبرت به المرأة وبينما أخبر به الباري تبارك وتعالى.

فيساعد على هذا الفهم العرفي للاستعمالات في بعض النظائر.

[1] التحريم: 3